الأمم المتحدة
S/PV.6737



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٣٧

الأربعاء ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
	الاتحاد الروسي	السيد شوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موريس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روزنثال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)



12-27138 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير أوسوريو.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف أن أعرض التقرير عن فترة التسعين يوما الذي أعدته اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقا للفقرة ١٨ (ح) من نفس القرار. ويغطي التقرير الفترة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٢.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة اجتماعا واحدا لمشاورات غير رسمية، في ٢٩ شباط/ فبراير ٢٠١٢. وواصلت اللجنة الاضطلاع بواجباها من خلال الاتصالات وتبادل وجهات النظر بشكل غير رسمي وإجراء عدم الاعتراض المتوخى في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها.

خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٩ شباط/فبراير، أحاط منسق فريق الخبراء اللجنة علما بأنشطة الفريق منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. قام الفريق بزيارات وعقد مجموعة من المشاورات، المشار إليها في المرفق، وقدم ثلاثة تقارير فيما يخص الحوادث المبلغ عنها، فضلا عن التقييم الفصلي الرابع لتقارير الدول الأعضاء فيما يخص التنفيذ. وتبادل أعضاء اللجنة وجهات النظر فيما يخص عددا من المسائل، بما في ذلك بشأن التقارير الثلاثة التي قدمها الفريق، ونشر التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١١، والحاجة إلى استجابة يقظة وفعالة من جانب اللجنة لانتهاكات الجزاءات، فضلا عن جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة التي سيعقدها الرئيس قريبا بمشاركة الفريق.

وعبرت بعض الدول الأعضاء عن قلقها جراء عمليات النقل غير المشروع للأسلحة بين إيران وسوريا، الموثقة بتقارير أبلغت بها اللجنة. ووجهت دولة عضو انتباه اللجنة للبيان العلني للأمين العام لحزب الله بتاريخ ٧ شباط/ فبراير، الذي أقر فيه بأن حركته قد تلقت دعما ماديا بجميع الأشكال الممكنة والمتاحة من إيران منذ عام ١٩٨٢، واعترف بأن حركته كانت تلتزم الصمت في الماضي عندما كان يجري سؤالها بشأن الدعمين المالي والعسكري.

فيما يخص مذكرات المساعدة على التنفيذ، التي صاغها الفريق سابقا بناء على طلب من اللجنة، عبر بعض أعضاء اللجنة عن أملهم في الانتهاء من إعداد تلك المذكرات قريبا. وأثارت دولة عضو مسألة ترتيبات سفر الفريق. واستمع الأعضاء أيضاً إلى إحاطة إعلامية من وفد فرنسا بشأن أوجه التشابه بين تكنولوجيا الفضاء وتكنولوجيا القذائف التسيارية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة نظرها في مشروع التقرير السنوي لعام ٢٠١١.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة رسالة تتعلق بانتهاك مبلغ عنه للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧

(٢٠٠٧)، الذي يفرض حظرا على تصدير الأسلحة وما يتصل بها من مواد إلى جمهورية إيران الإسلامية أو شرائها منها. وقدمت دولة عضو من خلال مذكرة شفوية مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، معلومات بشأن نتائج عمليات التفتيش التي نفذت بشأن المواد التي جرت مصادرتها من شاحنة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، في منفذ حدودي مع سوريا.

وفي رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدمت أربع دول أعضاء تقريرا يتعلق بانتهاك الفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) بشأن إطلاق ساتل نويد إلى الفضاء باستخدام مركبة الإطلاق الفضائي الإيرانية سفير، كما أعلنت عن ذلك إيران في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢.

وقدمت دولة عضو، في رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير، معلومات تتعلق باعتراض ثلاث شحنات. وتلقت اللجنة أيضا رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير من دولة عضو، تقدم فيها معلومات بشأن عملية التفتيش التي قام بها فريق الخبراء في تلك الدولة يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فيما يخص حادثة بُلغ عنها سابقا.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تلقت اللجنة مذكرة شفوية من دولة عضو، تتضمن إبلاغا يتعلق بالفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) فيما يخص نقل أصناف لإيران "بغرض استخدامها في مفاعلات الماء الخفيف النووية".

وتلقت اللجنة أيضا مذكرة شفوية مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٢ من دولة عضو تقدم من خلالها إبلاغا وفقا للفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة من إحدى الدول الأعضاء مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، تشير فيها إلى أن مواطنيها والمقيمين فيها، فضلا عن الكيانات التي تتخذ من تلك الدولة العضو مقرا لها، ينبغي أن يوجهوا طلبات شطب أسمائهم من قوائم الجزاءات إلى اللجنة مباشرة من خلال المراكز التنسيقية.

كما تلقت اللجنة رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس اقترحت فيها إحدى الدول الأعضاء، وفقا للفقرة ٢٦ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، تحديد فردين إيرانيين وكيانا إيرانيا تم التعرف عليهم في أعقاب انتهاك أبلغت به اللجنة في وقت سابق.

وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٢، واستجابة لطلب من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وجهت اللجنة رسالة تتضمن توضيحات بشأن نظام الجزاءات المفروضة على إيران بموجب القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠)، والأنشطة الإنسانية.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، استجابت اللجنة للمذكرة الشفوية المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، التي أبلغت عن انتهاك للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، على النحو المشار إليه سابقا.

وواصلت اللجنة نظرها في ما أبلغت به، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، من عملية تفتيش واحتجاز لحاوية على متن السفينة MS Finland، بغية توجيه رسائل إلى ست دول أعضاء.

وفيما يتعلق بمسألة التنفيذ الوطني، أود أن أشير إلى أن فريق الخبراء أحال على اللجنة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وفقا للفقرة ١ (ب) '١' من برنامج عمل اللجنة، تقييما فصليا لتقارير التنفيذ التي قدمتها الدول الأعضاء عملا بالفقرة ٣١ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)،

للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بالمسألة ذاتها، يسعدني أن ألاحظ أن اللجنة قد تلقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير رسائل من تركمانستان وأرمينيا تحيلان بها تقاريرها عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير أوسوريو على تقريره.

يشكل برنامج إيران النووي غير المشروع تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ونحن اليوم أمام وضع قائم خطير ولا يطاق. وما لم نحرز تقدما سريعا وجديا لتبديد شكوك المجتمع الدولي إزاء برنامج إيران النووي، فإن انعدام الاستقرار سيتزايد في منطقة متوترة أصلا.

ومنذ آخر جلسة عقدناها في هذا الصدد (انظر S/PV.6607)، أصدر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا آخر يؤكد مرة أخرى عدم امتثال إيران لالتزاماتها الدولية في المجال النووي وعدم تعاونها بصورة كاملة مع الوكالة الدولية. وأبلغ المدير العام بأن إيران لا تزال مستمرة في برنامجها النووي. وقد بدأت تخصيب اليورانيوم بمستوى يبلغ ٢٠ في المائة تقريبا محطة فوردو لإثراء الوقود التي كانت سرية في السابق، والمدفونة في مستودع محصن تحت الأرض قرب قم. وزادت إيران إلى ثلاثة أضعاف قدرتها على إنتاج هذا النوع من اليورانيوم، الذي يكاد يكون قاب قوسين من النوع المستخدم في صنع الأسلحة.

وعلى الرغم مما أبدته الوكالة من استعداد للتواصل بحسن نية، اختارت إيران فرض العوائق عليها بدلا من أن تقدم إليها أي تعاون حقيقي. ورفضت إيران مرتين طلبات الوكالة لزيارة مرفق نووي في بارشين، الذي أبلغ المدير العام أن إيران قد تكون أجرت فيه تجارب لمواد شديدة الانفجار لها علاقة ببناء سلاح نووي. ونحن نعلم جميعا المقصود بالتعاون الكامل مع الوكالة، أما هذا فلا يرقى حتى إلى الحد الأدنى من التعاون.

ويبين آخر تقرير للمدير العام استمرار إيران في تجاهل المطالب الواضحة للمجلس، لا سيما تعليق جميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة والماء الثقيل. وبالتالي، يجب على مجلس الأمن أن يتخذ الخطوات اللازمة لمساءلة إيران.

وتضطلع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء لديها بدور بالغ الأهمية في هذا الجهد. ويجب على اللجنة والفريق تنفيذ ولايتيهما بصورة كاملة وفعالة، بما في ذلك من خلال تنفيذ توصيات الفريق والاستجابة لما يبلغ عنه من انتهاكات للجزاءات. وتحسين تنفيذ الجزاءات القائمة يمكن أن يساعد على تأخير وتيرة ما تحرزه إيران من تقدم في المجال النووي، وإتاحة المزيد من الوقت للعالم لتسوية شواغلنا.

ولهذا فإننا نرحب بالاجتماع الذي عقدته لجنة ١٧٣٧ في الشهر الماضي لمناقشة انتهاكات الجزاءات والاستماع إلى إحاطة إعلامية بشأن بعض الأنشطة الإيرانية المتعلقة بالقذائف التسيارية التي يتم إجراؤها في انتهاك للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

ويسرنا أن نرى إحراز بعض التقدم بشأن استجابة اللجنة لما أبلغت به من انتهاكات للجزاءات طيلة فترة التسعين يوما الماضية، على الرغم من أن هناك الكثير

مما ينبغي عمله. ونشعر بالانزعاج لأن معظم الانتهاكات التي أبلغت بها اللجنة شملت عمليات غير مشروعة لتقل الأسلحة والمواد المتصلة بها من إيران إلى سوريا، التي يستخدمها فيها نظام الأسد في أعمال القمع العنيف ضد الشعب السوري. ونحث اللجنة على فرض جزاءات محددة الأهداف على الأفراد والكيانات الذين ثبت ضلوعهم في انتهاكات الجزاءات.

ونقدر الجهود الجارية التي يبذلها الفريق ونتطلع إلى تقريره النهائي المقبل وتوصياته. ولا تزال حكومة بلدي تشعر بالقلق البالغ لأن التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١١ لم يتم بعد نشره وتعميمه على جميع أعضاء الأمم المتحدة. وبكل بساطة، ليس هناك أي مبرر لكي يواصل الأعضاء تأخير وعرقلة نشره. ونحث بشدة على حل هذه المسألة قبل جلستنا القادمة.

وتظل الولايات المتحدة عاقدة العزم على منع إيران من الحصول على السلاح النووي، ولا نزال ملتزمين بالقيام بذلك من خلال نهج دبلوماسي شامل ينطوي على المشاركة الجوهرية وممارسة الضغوط بصورة غير مسبوقة. وفي إطار تلك الاستراتيجية، اقترحت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، باسم مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة ٥+١) استئناف المحادثات مع إيران في إطار عملية مستدامة تفضي إلى إحراز تقدم حقيقي لحل ما لدينا من شواغل منذ وقت طويل بشأن برنامج إيران النووي. وقد المدراء السياسيون لدى مجموعة ٥+١ اجتماعا تحضيريا في بروكسل بالأمس، والجهود جارية على قدم وساق لعقد الجولة القادمة قريبا.

ونعتقد جازمين أن حل هذه المسألة سيتطلب من إيران أن تقبل بسرعة الجلوس حول الطاولة لتناقش بصورة جدية ومباشرة الكيفية التي يمكن بها إثبات ما تدعيه من طابع سلمي لبرنامجها النووي. وهناك خطوات يمكن التحقق منها بمقدور إيران اتخاذها لتكفل الامتثال لواجباتها. وهذه الخطوات ستطمئن العالم بأن إيران لا تسعى إلى صنع سلاح نووي. والسؤال المطروح هو ما إذا كانت إيران، خلال المفاوضات القادمة، ستثبت أنها تسير بوضوح وبصورة صادقة صوب ذلك الاتجاه.

ولا نزال، نحن وشركاؤنا، على استعداد للتواصل مع إيران استنادا إلى الإطار الذي اقترحته مجموعة ٥+١. وسنواصل عملنا الوثيق مع شركائنا في المجتمع الدولي، بما في ذلك في المجلس ولجنة ١٧٣٧، بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية الفصلية وعلى رئاسته الفعالة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

لقد عرض على مجلس الأمن مرة أخرى تقريرا مثيرا للقلق من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والتقرير يشدد على أن إيران تواصل رفض الوفاء بالتزاماتها الدولية وتلبية مطالب مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة. كما تشير الوكالة مرة أخرى إلى عدم تمكنها من تأكيد أن جميع المواد النووية في إيران مكرسة للأغراض السلمية.

وإيران تواصل أنشطتها لتخصيب اليورانيوم بنسبتي ٣,٥ و ٢٠ في المائة، فضلا عن المشروع المتصل بالماء الثقيل، في انتهاك لواجباتها بموجب القرارات التي اتخذها المجلس وفي ظل انعدام الأغراض المدنية الموثوقة. وقد بدأت إيران في إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة في مرفقها السري في فاردو، الذي ينبغي أن نتذكر بأنها أخفته لسنوات عديدة. وذلك تطور مثير للانزعاج، قمنا، إلى جانب شركائنا من ألمانيا وبريطانيا وأمريكا، بتوجيه انتباه المجلس إليه في كانون الثاني/يناير.

مـن الواضـح أن ازديـاد قـدرة إيـران علـى إنتـاج اليورانيـوم المخـصب، إذ ازدادت القـدرة بنـسبة تزيـد علـى ٣,٥ في المائة، يجعلـها قريبـة جـدا مـن المستويات العـسكرية. كما تعرب وكالة الطاقة الذرية عـن قلقهـا الـشديد إزاء البعد العسكري المحتمل لبرنامج إيران النووي. ففي تقريرها المؤرخ ٨ تـشرين الثـاني/نـوفمبر ٢٠١١، أوردت تفاصـيل نـشاطات إيـران المرتبطـة علـى وجـه التحديـد بالأسـلحة النوويـة. نحـن نأسف لأنه، على الـرغم مـن قيـام الوكالـة بزيـارتين، رفـضت إيـران أعطـاء إمكانيـة الوصـول إلى جميـع الوثـائق الـضرورية والأشخاص والمواقع. يتعارض ذلك الـرفض مـع المطالـب الـتي وضـعها مجلـس محـافظي الوكالـة في تـشرين الثـاني/نـوفمبر الماضـي. نحـن نأسـف خـصوصا لأن مفتـشي الوكالـة الدوليـة لم يخولوا بزيارة الموقع العسكري في بارشن. كمـا أننـا قلقـون إزاء التقـارير الـواردة مـن الوكالـة الـتي تفيـد بأنـه قـد يكـون تم تحويل غرض عدة كيلوغرامات من معدن اليورانيوم.

وبعيدا عن المسائل النووية، فإن الإجـراءات الإيرانيـة الأخرى الـتي تنتـهك قـرارات المجلـس تـضاعف قلقنـا. تعكـف إيران على تحسين قدراتها التسيارية، بما في ذلـك التستر تحـت غطـاء برنامجهـا الفـضائي. قامـت فرنـسا والمملكـة المتحـدة والولايـات المتحـدة وألمانيـا بـإبلاغ اللجنـة عـن إطـلاق سـاتل علـى مـتن الـصاروخ مـن طـراز سـفير في ٣ شـباط/فبراير مـن العام الماضـي. وهـذا انتـهاك إيـراني آخـر للفقـرة ٩ مـن القـرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

نشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الأسلحة التي لا تزال إيران توزعهـا في انتـهاك لقـرارات المجلـس، مـا يهـدد أمـن جيرانهـا والمنطقة غير المستقرة أصـلا. يـساورني قلـق بـالغ إزاء سـوريا. وتم إبـلاغ اللجنـة عـن عمليـات جديـدة لنقـل الأسـلحة بـين إيران وسوريا منذ آخـر جلـسة عقـدناها (انظـر S/PV.6697)، ممـا يزيـد مـن الحـالات العديـدة المؤكـدة بالفعـل الـتي أبلغـت اللجنـة بهـا مـن جانـب العديـد مـن الـدول الأعـضاء. ويؤكـد العدد المرتفع لتلك الحالات انتهاج سياسـة متعمـدة ومـستمرة للنقـل غـير المـشروع للأسـلحة والمـواد ذات الـصلة بـين إيـران وسـوريا. في لبنان أيضا، ما زال حزب الله يدعي بـدعم إيـران المـادي لـه، في انتـهاك للقـرارين ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

لقد بيّن المجتمع الدولي وحدته وتـصميمه في التـصدي لهـذا التحـدي. إن التـدابير الـتي يتخـذها مجلـس الأمـن ليـست غايـة في حـد ذاهـا؛ والغـرض منـها إقنـاع إيـران بالتفـاوض. وتلك التدابير لها تأثير. لـذلك يجـب علينـا أن نواصـل تنفيـذها بصرامة. سيستلزم ذلك أولا وقبل كل شـيء ردا حاسمـا علـى الانتهاكات المبلغ عنها. لا بد للجنة على وجه الخـصوص مـن تحديد هوية الأفراد والكيانات المتهمة بارتكـاب الانتـهاكات، وفقا لولايتها. كما يجب علينا أن نحسن من تنفيـذ الجـزاءات، حيثما وجد ذلك ضروريا. نحن ندعو مرة أخرى إلى إصـدار التقرير النهائي لفريق الخبراء، وفقا لممارسة لجان الجزاءات.

ما ندعو إليه – وما طالب به المجلس مرات عديـدة – هـو أن تقنعنـا إيـران بالطـابع الـسلمي لبرنامجهـا النـووي. ومـا زال هـدفنا يتمثـل في التوصـل إلى حـل تفاوضـي. نحن مستعدون للحوار، وذلك تمشيا مع النـهج المزدوج الـذي دعونـا إليـه دائمـا، لكـن يجـب علـى إيـران أن تـبرهن علـى استعدادها إجراء مفاوضـات جديـة. اقترحـت الـسيدة أشـتون على إيران، بالنيابـة عـن الأطـراف الـستة، استئناف المحادثـات بـشأن المـسائل النوويـة. وأشـارت إلى اسـتعداد الأطـراف للشروع في سياسـة إعـادة بنـاء الثقـة، بمـا يفـضي إلى التوصـل إلى حل شامل، حيـث تنفـذ إيـران بالكامـل التزاماهـا بموجـب قـرارات مجلـس الأمـن ومجلـس محـافظي الوكالـة. بالنـسبة للأطـراف الـستة، مـن الـضروري أن تركـز المناقـشات علـى المخاوف التي يثيرها برنامج إيران النووي. ولذلك فإننا نـدعو إيران إلى الانخراط بجدية في تلك العمليـة. نحـن نـدعوها إلى

اغتنام هذه الفرصة للخروج من العزلة الدولية الناجمة عن برنامجها النووي العسكري.

السيد هارديب سنغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك زملائي الآخرين في شكرهم للسفير نيستور أوسوريو، على تقديمه لتقرير الـ ٩٠ يوما بشأن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونثني على قيادته البارعة للجنة، وعلى المهنية التي نفذت بها اللجنة ولايتها.

تم تكليف فريق الخبراء بمساعدة اللجنة في تنفيذ القرارات ذات الصلة، وعليه أن يعمل تحت إشراف اللجنة. ونحن نقدر العمل الذي ما برح الفريق يقوم به، بما في ذلك أنشطة التوعية، ونحن نشجعه على مواصلة عمله بامتثال صارم للقرارات ذات الصلة وبطريقة مستقلة وموضوعية وشفافة ونزيهة. كما ينبغي للفريق تقديم إحاطات إعلامية للجنة بانتظام بشأن جميع أنشطته.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الفريق العديد من التقارير، بما في ذلك التحديث الفصلي بشأن تقارير التنفيذ المقدمة من الدول الأعضاء خلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ونحن نشكر الفريق على تلك التقارير، التي ندرسها بعناية. في كانون الثاني/يناير من هذا العام، زار ثلاثة من أعضاء الفريق الهند. وأجروا تبادل مفيد لوجهات النظر مع السلطات المعنية في نيودلهي.

دأبت الهند على دعم حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقا للمعاهدات الدولية ذات الصلة التي هي أطراف فيها. وينبغي لإيران التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي حصرا لبرنامجها النووي. وفي هذا الصدد، نرحب بتبادل وجهات النظر الذي جرى في الآونة الأخيرة بين إيران والوكالة. نحن نأمل أن يتم حل المسائل الفنية العالقة المتعلقة ببرنامج إيران النووي سلميا من خلال تعاون إيران مع الوكالة. كما نرحب بقرار استئناف المحادثات بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران. وينبغي أن تكون تلك المحادثات بمثابة تدبير هام لبناء الثقة وأن تساعد على تجنب تصعيد الحالة.

تدعم الهند التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية. وعند تنفيذ تلك القرارات، من الضروري أن تبذل جميع الجهود لضمان ألا تعاني التجارة المشروعة والأنشطة الاقتصادية.

في الختام، نحن نؤيد عزم الرئيس على عقد جلسة إحاطة مفتوحة، مع منسق فريق الخبراء، في نيسان/أبريل ٢٠١٢ للدول الأعضاء المهتمة، بشأن إجراءات التنفيذ. ستكون تلك الإحاطة الإعلامية بمثابة فرصة مفيدة لأعضاء اللجنة وأعضاء الفريق للحصول على وجهات نظر أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الدائم لكولومبيا على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال الـ ٩٠ يوماً الماضية. وأثني على جهوده في المضي قدما بعمل اللجنة. وآمل أن تواصل اللجنة تنفيذ ولايتها بطريقة حكيمة وواقعية ومتوازنة. تولي الصين دائما أهمية لعمل اللجنة وسوف تستمر في المشاركة بهمة في عملها.

تمر الحالة في الشرق الأوسط الآن بتغيرات جذرية. إن حفظ السلام والاستقرار في المنطقة وتجنب المزيد من الاضطراب في المنطقة يصبان في المصالح المشتركة لجميع الأطراف. كما أنهما يتمشيان مع التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي. وفي ظل هذه الخلفية، فإن الالتزام بحزم بإجراء الحوار والتفاوض من أجل التوصل إلى حل على وجه

السرعة للمسألة النووية الإيرانية يتسم بقدر أكبر من الأهمية من ناحية عملية.

وبفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف، أعربت مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران عن استعدادهما للدخول في حوار صادق. وقد أبدت عملية حل المسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار زخما إيجابيا. وتأمل الصين أن تضيّق الأطراف اختلافاتها وأن تتخذ إجراءات بناءة من أجل إطلاق حوار مستدام في تاريخ مبكر، والاستكشاف بنشاط سبل التوصل إلى تسوية شاملة وطويلة الأمد ومناسبة للمسألة النووية الإيرانية.

وكطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يحق لإيران استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي لها أيضاً أن تحترم التزاماتها الدولية. وتأمل الصين أن تواصل إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية تعزيز الحوار والتعاون على الأساس القائم حالياً وحل المسائل المعلقة في أقرب وقت ممكن. والصين تتطلع كذلك إلى قيام الوكالة الدولية بدور إيجابي في هذا الشأن.

وما فتئت الصين ترى أن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ينبغي أن تنفذ بضمير حي وعلى نحو شامل ودقيق. إلا أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها بأي حال من الأحوال. ولا يمكن معالجة المسألة النووية الإيرانية معالجة سليمة إلا من خلال الحوار والتعاون. ولا بد لجميع أعضاء اللجنة وفريق الخبراء، تحت قيادة اللجنة، من مواصلة عملهم على أساس الفهم السالف الذكر وفي تقيد تام بالولاية الواردة في القرار.

السيد برغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية وعلى عمله كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

لقد أعربت مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران عن استعدادها للدخول في محادثات. ونقر باستجابة إيران أخيراً لرسالة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وندعو إيران إلى الانخراط بصورة جادة في مناقشات مجدية بشأن خطوات ملموسة تستهدف استعادة الثقة في الطابع السلمي الحصري للبرنامج النووي الإيراني. والاستئناف المبكر للمحادثات النووية يتيح فرصة مهمة. والأمر يرهن بإيران لاغتنام الفرصة والعودة إلى طاولة المفاوضات بروح بناءة واستعداد للتعاون.

وفي الأسبوع الماضي، أعرب وزير الخارجية فيسترفيله عن قلقنا من أن يشكل البرنامج النووي الإيراني تحدياً للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والنظام الدولي لعدم الانتشار. وفي المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (S/PV.6734)، أوضح الوزير فيسترفيله أن تسلح إيران نووياً أمر غير مقبول. ويقلقنا أنه على الرغم من الجهود المبذولة حتى الآن، لم يسمح بدخول آخر بعثات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بارشين. ونأسف أيضاً لأن إيران زادت مؤخراً من أنشطتها لتخصيب اليورانيوم في مرفقي فوردو وناتانز، حسبما أفادت الوكالة. ويظل من الأساسي أن تكثف إيران تعاونها مع الوكالة بغية حل جميع المسائل الأساسية المتبقية، وخاصة تلك التي يحتمل أن تكون ذات أبعاد عسكرية.

ونكرر دعوتنا لإيران لكي تمتثل في نهاية المطاف بالكامل وبدون إبطاء لكل التزاماتها الدولية بموجب القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة. ونحث إيران على تطبيق البند ٣-١ بصيغته المعدلة وتنفيذ البروتوكول الإضافي.

ومن المؤسف أن إيران تواصل انتهاك التزاماتها الدولية. وكما علمنا من خلال الإحاطة الإعلامية اليوم،

فقد ورد المزيد من حالات التهرب من الجزاءات. ونكرر قلقنا إزاء تصدير الأسلحة من إيران إلى بلدان أخرى، وخاصة سوريا، وإلى حزب الله. وعلى نفس المنوال، فقد أُبلِغنا مع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بإطلاق الساتل نافيد إلى الفضاء في أوائل شباط/فبراير، باستخدام مركبة إطلاق السواتل الفضائية الإيرانية سفير، في انتهاك آخر للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

هذه الحوادث تؤكد أهمية التنفيذ السليم لنظام الجزاءات القائم. وللجنة ١٧٣٧ وفريق الخبراء التابع لها دور حيوي في هذا الصدد. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم كل الأدوات المتاحة، ريثما يتم التوصل إلى حل نهائي للمسألة النووية الإيرانية. ونرحب بالإحاطة الإعلامية الوشيكة التي سيدلي بها رئيس اللجنة في أوائل نيسان/أبريل لإحاطة العضوية الأوسع في الأمم المتحدة بشأن كيفية تنفيذ القرارات المتعلقة بإيران.

وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١١، قدم فريق الخبراء تقريره النهائي. ونكرر دعوتنا للسماح بنشر ذلك التقرير المفيد. فتقرير فريق الخبراء أداة هامة لجميع الدول الأعضاء، فهي ذاتها مطالبة بالإبلاغ عن تنفيذ تدابير الجزاءات. وهذا يجعل نشر تقرير فريق الخبراء مسألة ملحة. وسوف نواصل دعم استقلال الفريق. ونرى أنه ينبغي أن تظل خطط سفره بدون عوائق. ويجب أن يكون الفريق في وضع يمكنه من التحقيق في الحوادث أينما وحيثما كان ذلك ضرورياً.

وإدراج أسماء إضافية لأفراد أو كيانات بموجب نظام الجزاءات الذي وضعه المجلس عنصر أساسي في أدواتنا. وألمانيا ترحب بأن يكون للجنة أن تدرج أسماء المتهربين من الجزاءات، حسبما تنص على ذلك الفقرة ٢٦ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ونحن نؤيد إدراج المتهربين من الجزاءات لكي نبين لجميع الأفراد الذين لا يحترمون قرارات المجلس أنهم سيواجهون بتدابير غليظة لسوء سلوكهم. وختامــــاً، أود أن أكرر تصميمنا على إيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. ونظل مستعدين لاستئناف الحوار مع إيران بهدف استعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي الحصري للبرنامج النووي الإيراني.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير نستور أوسوريو على عمله كرئيس للجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن أنشطة تلك اللجنة.

من الأساسي أن تواصل اللجنة التماس تقارير التنفيذ الوطنية من الدول الأعضاء، والعمل بدعم من فريق الخبراء الذي يعمل معها بشكل بناء على زيادة عدد تلك التقارير. وترحب أذربيجان بالتقييم الفصلي الرابع لتقارير التنفيذ للدول الأعضاء. ونحيط علماً بالعمل الذي أنجزه فريق الخبراء حتى الآن في صياغة مذكرات المساعدة في التنفيذ، ونأمل أن ينتهي هذا العمل في وقت مناسب.

وجمهورية أذربيجان تولي أهمية قصوى لمنع استخدام أراضيها طريق عبور للاتجار غير المشروع بالأصناف والمواد ذات الصلة بانتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة. وفي رأينا، فإن منع انتشار الأسلحة النووية هو أهم التحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي حالياً. ولكن، في سعينا لتحقيق ذلك الهدف، لا يمكننا أن ننكر على أي بلد حقه في تطوير صناعته النووية لأغراض سلمية حصرية، تحت رقابة دولية صارمة.

أخيراً، أود التنويه إلى أن متطلبات القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والأعراف الدولية لعدم الانتشار، ومنها مكافحة الاتجار غير المشروع، لا يمكن تطبيقها على نسبة ٢٠ في المائة تقريباً من أراضي أذربيجان المعترف بها دولياً والتي تحتلها

أرمينيا المجاورة حالياً، ونتيجة لذلك فإن أذربيجان لا تسيطر على ١٣٢ كيلومتر من حدودها الجنوبية.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أنا، أيضاً، أود أن أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية إلى المجلس اليوم بشأن تقرير الـ ٩٠ يوماً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

ما فتئت جنوب أفريقيا تؤيد حل المسائل المتعلقة ببرنامج إيران النووي بالوسائل السلمية والحوار بين الأطراف المعنية، بما في ذلك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية إيران الإسلامية. وجنوب أفريقيا لا ترى أن الجزاءات غاية في حد ذاتها، ولذلك، تود التأكيد على أنه ينبغي أن يكون الهدف منها تشجيع التقدم صوب حل سلمي للشواغل بشأن الأنشطة النووية لإيران.

وفي هذا الصدد، علمت جنوب أفريقيا من آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه ما زال يمكن للوكالة أن تتحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة من جانب إيران، ولكن علمنا أيضاً أن الوكالة ما زالت لا يمكنها تقديم تأكيدات موثوق بها بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في إيران.

وتظل الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الفنية المختصة الوحيدة للتحقق من طبيعة البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. ولذلك، يسعدنا أن نحيط علماً بالمفاوضات الأخيرة بين إيران والوكالة، ونتطلع إلى أن يتوج استئنافها باتباع نهج منتظم لمعالجة كل المسائل المتبقية اتساقاً مع ممارسات التحقق المعمول بها في الوكالة. تشجع جنوب أفريقيا مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على تجنّب أي أعمال من شأنها أن تعرقل التقدم نحو إيجاد حل دائم للمسألة النووية الإيرانية. تحقيقا لتلك الغاية، فنحن على ثقة بأن مجلس الأمن سيعمل بحسن نية على تشجيع الحوار البناء بين الأطراف المعنية. وندعو إيران إلى الامتثال لقرارات الوكالة الدولية ذات الصلة، ولالتزاماتها ولغيرها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونود أن نعيد التأكيد على أن جنوب أفريقيا تعتقد أنه يجب علينا ألا نكف عن السعي على نحو تعاوني إلى إيجاد حل طويل الأجل، من شأنه أن يعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي حصراً للبرنامج النووي الإيراني، في ذات الوقت الذي نحترم فيه حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما يتسق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السفير نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية إلى المجلس صباح اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة الأولى لي، بصفتنا عضواً جديداً في المجلس، لتقديم وجهة نظرنا بشأن العديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بإيران، وعمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧، فضلا عن فريق الخبراء التابع لها.

وتؤيد باكستان تماما أهداف عدم الانتشار المتفق عليها دوليا. وهي شريك فاعل في العديد من المحافل والعمليات العالمية التي تهدف إلى المضي قدماً بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المهم أن تنفذ جميع الدول بحسن نية قرارات مجلس الأمن، بما فيها تلك المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية. ومن جانبنا، فقد امتثلنا تماما لأحكام القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) فضلاً عن تقديم التقارير المطلوبة إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧.

وقد اضطلعت اللجنة على مدى السنوات العديدة الماضية بالعديد من الأنشطة بما في ذلك في جملة أمور، اعتماد مبادئ توجيهية لتسيير أعمالها، وإعداد مذكرات المساعدة على التنفيذ، فضلاً عن تقديم العديد من التقارير والإحاطات الإعلامية للدول الأعضاء. وبالمثل، اضطلع فريق الخبراء

بالعديد من المهام لمساعدة اللجنة على تنفيذ ولايتها. ويتسم نطاق الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة وفريقها بالاتساع، وتقتضي تدقيق النظر فيها، وخصوصاً من قبل الأعضاء الجدد في مجلس الأمن. ونعمل الآن على استعراض الوثائق التي تم توفيرها للأعضاء الجدد مؤخراً، وسوف نسهم في مداولات اللجنة في الأشهر المقبلة.

وتخدم الإحاطات الإعلامية التي قدمتها اللجنة إلى مجلس الأمن أغراض التوعية المفيدة لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة. فهي تهدف إلى توعية عدد أكبر من الأعضاء فيما يتعلق بولاية اللجنة والأنشطة التي تضطلع بها جنباً إلى جنب مع فريق الخبراء التابع لها. ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة إنشاء المجلس آلية مؤسسية لتسهيل عملية انتقال أعضاء المجلس الجدد، ليس فيما يتعلق بالعمل في هذه الهيئة فحسب، بل أيضا بالعمل في جميع الهيئات الفرعية التابعة للمجلس. وقد اقترحنا تقديم الإحاطات الإعلامية بطريقة منظمة، فضلاً عن توافر الوثائق في الوقت المناسب للأعضاء الجدد بغية تمكينهم من المشاركة الفعالة في الإجراءات وعمليات صنع القرار في المجلس وفي اللجان التابعة له. ونحن على ثقة بأن المجلس واللجان التابعة له سيسعيان إلى تنفيذ الأنشطة بطريقة متوازنة شاملة وقائمة على توافق الآراء. ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، وللسفير أوسوريو، دعم وفدنا الكامل لكم في هذه المساعي.

لقد لاحظنا الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس الآخرين بشأن ضرورة نشر التقرير النهائي للفريق. ونحن بصدد النظر في ذلك التقرير فضلا عن التقارير الأخرى، وسنعرب عن وجهات نظرنا في وقت لاحق. ونود في هذه المرحلة أن ننوه إلى أنه تقع على عاتق الفريق مهمة هامة يتعين عليه الاضطلاع بها وفقا لولايته وتحت إشراف اللجنة. ويجب كمبدأ عام، أن تتسق تقارير الفريق مع المعايير التي حددتها قرارات مجلس الأمن، وأن تساعد تسهيل التنفيذ الفعال والمتوازن لنظام الجزاءات. وينبغي أن يعكس تشكيل الفريق أيضا تمثيلا جغرافياً أوسع وأكثر إنصافا مما هو عليه في الوقت الحالي. ونأمل أن تؤخذ هذه الاعتبارات بعين الاعتبار عند إعداد التقارير من قبل الخبراء، وعند تعيين الخبراء أنفسهم في المستقبل.

وفي أحسن الأحوال، فإن نظم الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن لا تعدو عن كونها أداة أو وسيلة لتحقيق هدف أسمى. وهناك وجهات نظر متباينة بشأن نطاق تلك النظم وأساسها المنطقي ومدى فعاليتها. بيد أن الإحاطة الإعلامية التي قدمت اليوم ليست منتدى لمناقشة ما تستطيع ولا تستطيع تحقيقه تلك الجزاءات. وفيما يتعلق بموقف باكستان، فإننا نرى ألا تكون الجزاءات غاية بحد ذاتها. وينبغي بدلا من ذلك أن تتوافق الجزاءات مع الأهداف الأوسع نطاقاً الرامية إلى تسهيل الحوار والمفاوضات وتسوية المسائل العالقة. وقد أحطنا علماً بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إيران. وإذ ننوه برنامج العمل بين إيران والوكالة، فنحن على ثقة بأن كليهما سيواصل العمل المشترك بشكل بناء بهدف حل جميع المسائل العالقة.

وترحب باكستان بالإعلان مؤخراً عن استئناف المحادثات بين إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا. فذلك مؤشر إيجابي وخطوة في الاتجاه الصحيح. ومن وجهة نظرنا فإن الحوار والتعاون هما أفضل وسيلة لحل جميع المسائل العالقة ذات الصلة بالمسألة النووية الإيرانية. ولا ترغب باكستان، بوصفها دولة مجاورة، في أي تصعيد للتوتر في منطقة لا تتسم بالاستقرار أصلا. وإيران طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي وعضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعليه، فإن لها حقوقاً والتزامات على حد سواء. ونرى أن على إيران الوفاء بالتزاماتها القانونية، في ذات الوقت الذي يجب فيه احترام حقوقها. ونأمل أن يؤدي

العمل الذي تضطلع به اللجنة والفريق التابع لها نحو تسهيل التوصل إلى حل سلمي ودي وعادل للمسألة النووية الإيرانية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، الممثل الدائم لكولومبيا نيستور أوسوريو، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة.

لقد واصلت اللجنة، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عملها بصورة نشطة في التصدي للمهام التي تواجهها. ونظراً إلى شدة الحساسية التي تحيط بمشكلة الجزاءات، فإن من الأهمية بمكان أن تعمل اللجنة بطريقة متوازنة وموضوعية، دونما انتهاك للشروط الواردة في ولايتها. ويتعين أن يتواصل هذا النهج في المستقبل، وينطبق الأمر ذاته أيضا على فريق الخبراء الذي يعمل تحت قيادتها ويعطي هذه الهيئة المساعدة العملية التي تحتاج إليها. ومن الضروري أن تبنى أنشطة فريق الخبراء على أساس محايد ومستقل، وذلك باستخدام المصادر والمعلومات الموثوق بها حصراً.

وتمتثل روسيا تماما لجميع جزاءات مجلس الأمن المفروضة على إيران. وفي ذلك السياق، فإن من رأينا أن فرض قيود إضافية جديدة أحادية الجانب ينتقص فعالية نظام الجزاءات وتكامل ووحدة جهود المجتمع الدولي بأسره المبذولة في معالجة المسائل العالقة ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني ولهذه القيود أثر خارج الحدود الإقليمية في العديد من الحالات. وذلك أمر غير مقبول بتاتاً من وجهة النظر القانونية الدولية. ويجب على أعضاء المجتمع الدولي الوفاء التام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، دون تجاوز نطاق اختصاصها.

ولا ننكر صعوبة المشكلة فيما يتعلق باستعادة الثقة في الطابع السلمي حصراً للبرنامج النووي الإيراني. ونتشاطر الشواغل في ذلك الصدد. غير أننا نعارض في الوقت نفسه محاولات تصعيد التوتر بصورة مفتعلة بشأن ذلك الموضوع. وبعد إجراء جولتين، ينبغي أن تستمر المحادثات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران. ونتوقع استئناف الحوار بين الوسطاء الدوليين الستة وإيران على وجه الاستعجال، حيث سيكون البرنامج النووي الإيراني أحد المواضيع الرئيسية للمناقشة.

ونبذل من جانبنا قصارى جهدنا بغية التوصل إلى تسوية شاملة وطويلة الأجل للحالة المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني. ونستخدم في ذلك حصراً الوسائل الدبلوماسية والسياسية عبر الحوار بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران في روح من الاحترام المتبادل، واستناداً إلى المبادئ المشتركة، على مراحل. ومن الضروري أن يشير القرار الذي اعتمده مجلس محافظي الوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر، والبيان الذي أدلى به ممثل الصين باسم مجموعة الخمسة زائدا واحدا إلى مجلس محافظي الوكالة في ٨ آذار/مارس إلى تلك المبادئ، وأن يؤكد كلاهما عزم المجتمع الدولي على إيجاد تسوية شاملة ودبلوماسية وسياسية للمشكلة.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بالشكر، أسوةً بزملائنا، إلى السفير نيستور أوسوريو على قيادته للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى العمل الذي تحقق بموجب توجيهاته، وعلى التقرير الغني بالمعلومات الذي قدمه للتو بشأن الأنشطة التي تم تنفيذها في الأشهر الثلاثة الماضية. ولا شك أن بعض المسائل الواردة في ذلك التقرير مثيرة للقلق بشكل خاص. ونشجع اللجنة على مواصلة تحقيقاتها في جميع تلك المسائل. ويعزز شواغلنا تصاعد التوتر في منطقة غير مستقرة أصلا.

أود أن أؤكد مجددا على الأهمية التي نعلقها على صدور التقرير النهائي لفريق الخبراء، الذي قدم في أيار/مايو ٢٠١١. كان ينبغي أن يكون التقرير متاحا بالفعل لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا كإجراء من إجراءات الشفافية فحسب، ولكن أيضا في إطار المساءلة بشأن المهام التي اضطلعت بها اللجنة في العام الماضي. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى زيادة الوعي فيما بين الدول الأعضاء بأهمية التنفيذ التام على نحو كاف للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وتبادل المعلومات أمر حاسم الأهمية في هذا الصدد.

برهن تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير (S/2012/114، المرفق)، مرة أخرى على استمرار انعدام التقدم في تعاون إيران مع الوكالة، وأكد أنه لم يتم تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم والمشاريع المتصلة بالماء الثقيل. ولم يتم الرد على عدد من القضايا العالقة التي تستلزم توضيحا عاجلا، واستمر حظر الوصول إلى المواقع النووية، وخاصة موقع بارشين.

إن احتمال وجود أنشطة نووية غير معلنة سابقة أو حالية تنطوي على بعد عسكري، بما في ذلك تطوير قدرات القذائف التسيارية، يزيد كثيرا قلقنا العام، والشكوك بشأن الطابع الحقيقي للبرنامج النووي الإيراني. وفي هذه المرحلة، من الضروري أن تستعيد إيران على نحو عاجل ثقة المجتمع الدولي في ما يتعلق بالطابع السلمي الصرف لبرنامجها النووي، وفقا لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقها للضمانات، فضلا عن الأحكام ذات الصلة في قرارات مجلس الأمن.

وكما ذكرنا من قبل، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة الدولية الوحيدة المنوط بها تحديد الطابع الحقيقي للبرنامج النووي الإيراني. لا بد من أن تستجيب إيران، ومن خلال إجراءات ملموسة لطلبات الوكالة وتشارك بجدية في استئناف المفاوضات من أجل تسوية شاملة وطويلة الأمد للمسألة النووية.

ما برحت البرتغال باقية على التزامها البعيد العهد بدعم العمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي، ويشجعها احتمال عقد محادثات موضوعية في المستقبل القريب في إطار مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث الأخرى. ونأمل مخلصين أن تدخل إيران الآن في مناقشات مجدية دون شروط مسبقة، وأن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوضيح جميع المسائل العالقة، وخاصة تلك التي تثير قلق المجتمع الدولي العميق بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيد نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية هذا الصباح وعلى عمله كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

(تكلم بالفرنسية)

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على مستوى الخبرة الذي أتاحه للجنة. ونشجع الفريق على مواصلة أنشطته التابعة للجنة في مجال الرصد ومشاركته في مختلف المؤتمرات والاجتماعات وفقا لولاية اللجنة، وخاصة حواره مع الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال الزيارات التي تنظم إلى البلدان بناء على طلبها.

تواصل اللجنة النظر في الحالات التي تُشْعَر بها، ونأمل أن تحظى بكل ما يلزم من دعم الدول الأعضاء، في الوقت الذي نظل على ثقة بأنه يمكنها الاستمرار في التعويل على النهج المهني لفريق الخبراء ونزاهته. ونأمل أيضا أن تواصل اللجنة نظرها في التقرير النهائي لفريق الخبراء

لعام ٢٠١١ بروح بناءة من شأنها أن تمكنها من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نشر هذا التقرير في أقرب وقت ممكن.

ومن نفس المنطلق، يؤيد وفدي اعتزام الرئيس تنظيم إحاطة إعلامية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المستقبل القريب جدا من أجل توفير قدر أكبر من الشفافية في عمل المجلس وهيئاته الفرعية.

يبين آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية (S/2012/114، المرفق) أن المسائل العالقة من البرنامج النووي الإيراني لا تزال دون حل. ومن الأهمية بمكان استئناف الحوار بين إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا في أقرب وقت ممكن. ما برحنا مقتنعين بأن الحوار والقنوات الدبلوماسية يشكلان السبيل الوحيد لإيجاد حل لهذه المسألة. إن نجاح هذا الحوار يتطلب التزاما واضحا ومستمرا بحسن نية وتجنب أي عمل يمكن أن يعقد الحالة.

ونرى أيضا أن حل هذه المسألة يعني الامتثال لقرارات مجلس الأمن ومطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سياق وفاء إيران بالتزاماتها الدولية. وما زلنا مقتنعين بحياد ونزاهة الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الهيئة الوحيدة المختصة في هذا المجال، وأنها نتيجة لذلك، ينبغي أن تلقى كل التعاون اللازم، بما في ذلك الحصول على المعلومات المطلوبة وحق الوصول.

وهنا، نؤكد مجددا أنه ينبغي عدم إضعاف نظام عدم الانتشار وأن على جميع الدول أن تحترم بدقة التزاماتها المتعلقة بالضمانات. لا يزال هدف نزع السلاح النووي، الذي يثمنه بلدي، يتعرض للاختبار إذا لم يتم احترام الالتزامات بعدم الانتشار التي جرى التعهد بها بحرية. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد على أن هذا النظام يقوم على توازن أساسي بين حقوق الدول والتزاماتها التي لا يجوز لدولة تجنبها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يجري الحوار المزمع وأن تعود إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا بسرعة إلى طاولة المفاوضات.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السفير نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والقيادة التي أبداها في توجيه أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). نحن ممتنون بشكل خاص للمساعدة المقدمة من فريقه ورئيس اللجنة وفريق الخبراء إلى أعضاء المجلس الجدد من أجل تحقيق فهم أفضل لعمل اللجنة.

منذ اعتماد القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وضعت غواتيمالا تدابير عملية لكفالة التنفيذ التام للقرار في بلدنا. نحن لا نملك أسلحة دمار شامل من أي نوع ولا ننوي امتلاكها. وتؤكد غواتيمالا مجددا، بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووقعت على جميع الصكوك والاتفاقات الرئيسية الدولية بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، على أهمية التنفيذ المتوازن للدعائم الثلاث الأساسية التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونعتقد، بالطبع، أن الدعامة الأخيرة تشمل حق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير الطاقة النووية وبحوثها وإنتاجها واستخدامها طالما أنها برهنت أنها للأغراض السلمية. أود أن أؤكد على بعض النقاط الواردة في التقرير.

أولا، ينبغي أن ينصب تركيزنا الأساسي في اللجنة على التنفيذ الفعال للقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، الذي اتخذه المجلس، والذي يتضمن النظر في جميع تقاريرها.

ثانيا، مما يبعث على القلق ملاحظة أن جمهورية إيران الإسلامية، تجاهلت أحكام القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

والقرارات اللاحقة. هذا أمر غير مقبول تماما ويعرض للخطر فعالية القرارات المشتركة للمجلس.

ثالثا، إن تطبيق الجزاءات عملية تتطلب بذل الجهود المستمرة والحازمة من قبل المجتمع الدولي. لقد تم بذل الكثير من الجهود من أجل تنفيذ القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٩٢٩ (٢٠١٠). ومع ذلك، فإنها ليست كافية ويجب أن نواصل جهودنا.

ونثني على أنشطة التوعية التي ينفذها فريق الخبراء من خلال الزيارات وعمليات التفتيش والمشاركة في الحلقات الدراسية. و لم تيسر هذه الأنشطة فهم عمل اللجنة فحسب، ولكن أيضا فهم دور الدول في تنفيذ القرارات ذات الصلة. ونعتقد أنه ينبغي مواصلة هذه الأنشطة. ومن الضروري الاستمرار في تعزيز أنشطة التوعية في البلدان النامية لتوطيد التحسينات.

رابعا، تعرب غواتيمالا عن امتنانها لعمل فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على النحو الذي جرى تلخيصه في تقرير استعراض منتصف المدة المنشور في عام ٢٠١١. ومن الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة بنشاط توفير التوجيه والقيادة. وولاية فريق الخبراء محددة بوضوح في الفقرة ٢٩ من القرار، وهي لا تزال المرجع الوحيد للجنة لمواصلة متابعتها لمختلف أنشطة الفريق.

خامسا، إن مسألة الحالة النووية الإيرانية ليست مشجعة إذا نظرنا إليها من منظور سياسي أوسع. فلم يُحرز حتى الآن أي تقدم في المفاوضات؛ بل على العكس، فإن الاتجاه الحالي نحو المواجهة يمثل مدعاة للقلق الشديد. وانعدام الثقة، مقترنا بالأحداث المثيرة للقلق التي وقعت مؤخرا، داخل وخارج حدود جمهورية إيران الإسلامية على السواء ينطوي على خطر توليد حالة خطرة، وهو ما يجب علينا أن نسعى جاهدين إلى تفادي حدوثه. ولضمان عدم تدهور الحالة بقدر أكبر، يجب علينا البحث عن بدائل قيمة وذات مصداقية بهدف تهيئة بيئة مواتية للحوار والالتزام الحقيقي. ومن الضروري بذل مساع جديدة لتعزيز الأساس لإيجاد حل تفاوضي.

سادسا، يجب أيضا اعتبار تنفيذ إيران للأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطوة في الاتجاه الصحيح. وتعليق جميع الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب والمعالجة هو من المتطلبات الملزمة قانونا بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)؛ وأمر بالغ الأهمية من أجل بناء الثقة.

سابعا، نلاحظ أن اللجنة تلقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إخطارات من دول أعضاء من خلال تقارير عن انتهاكات مزعومة. ونثني على اللجنة التي استجابت، بدعم من فريق الخبراء، لتلك التقارير في حين كثفت في الوقت ذاته أنشطتها لتوعية الرأي العام بغية تجنب وقوع انتهاكات للجزاءات مستقبلا.

وأخيرا، فإن بلدي يدعم عمل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها ولا يزال على استعداد للمشاركة بصورة خلاقة وبناءة في النظر في المسائل المعلقة، حسبما تم الاتفاق عليه في آخر اجتماع للجنة والذي عقد في ٢٩ شباط/فبراير. وسنستمر في متابعة المسألة عن كثب تماما.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أعرب عن تأييدي للمتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى السيد أوسوريو على عمله الممتاز على رأس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وفي الشهور الثلاثة المنقضية، واصلت اللجنة، بدعم من فريق الخبراء التابع لها، مشاركتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، ولا سيما عن طريق تعزيز فهم أفضل لنظام الجزاءات، عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وغيره من

القـرارات، وفي تـذكير الـدول بالتزاماتها الناشـئة عـن تلـك القرارات. ونرحب بذلك العمل ونشجع اللجنة على مواصلة السير على هذا المنوال.

إن التقرير الفصلي المقدم من اللجنة إلى المجلس يسلط الـضوء مـرة أخـرى علـى انتـهاكات مـثيرة للقلـق للقـرارات ذات الـصلة بالبرنـامج النـووي الإيـراني، علـى الـرغم مـن النداءات العديدة التي وجهها المجتمع الـدولي مـن أجـل احتـرام تلـك الالتزامـات. ومـا فتئـت توغـو تـدافع عـن مبـدأ نـزع السلاح العام والكامل بجميع جوانبه. ونحن نعرب عن قلقنا البـالغ إزاء هـذه الانتـهاكات الخطـيرة ونحـث الـدول علـى الاحترام الكامل لجميع الالتزامات التي تعهدت بها.

بينمـا لا يمكـن إنكـار حـق إيـران في استخدام الطاقـة النوويـة للأغـراض الـسلمية، فإنـه ينبغـي ألا يمتـد هـذا الحـق ليشمل إذنا بامتلاك أسلحة نووية. وبما أن إيـران دولـة طـرف في معاهدة عدم انتـشار الأسـلحة النوويـة، نـرى أنـه ينبغـي لهـا أن تحتـرم التزاماتهـا وأن تعمـل علـى طمأنـة المجتمـع الـدولي إلى استعدادها للتعاون، وفي المقام الأول، للـدخول في مفاوضـات مباشرة مع مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين زائد واحد.

وحـتى الآن، فـإن موقـف الـسلطات الإيرانيـة، كمـا تعبر عنه بياناتها العامة، لم يكـن لـه سـوى أثـر ضـئيل في تبديـد الـشكوك حيـال الطـابع الحقيقـي للبرنـامج النـووي الإيـراني. وفضلا عن ذلك، فـإن أحـدث تقريـر للوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرية، المؤرخ ٢٤ شـباط/فبرايـر، يـشير إلى وجـود قلـق بـالغ إزاء البرنامج النووي الإيراني. وتـدل هـذه المعلومـات علـى أن إيـران تنفـذ أنـشطة باتجـاه صـنع جهـاز متفجـر نـووي. وحـتى لا ننسى، فإن مـن شـأن حالـة كهـذه تعـريض الـسلام والأمـن على الصعيدين الإقليمي والدولي للخطر.

والأنشطة العسكرية المرتبطة بما يسمى البرنامج المدني ينبغـي ألا تـشتمل علـى أنـشطة ذات صـلة بالمجـال النـووي.

ونعتقـد أن الـضمان الوحيـد لطمأنـة المجتمـع الـدولي اليـوم إلى النوايا الحقيقية لإيـران هـو أن يـسمح هـذا البلـد بالوصـول إلى جميع المواقع والمعدات والوثائق المرتبطة ببرنامجه النووي.

والفقـرة ٢٩ مـن القـرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) تطالـب فريق الخبراء بتقـديم توصـيات بـشأن الإجـراءات الـتي يمكـن أن ينظر المجلس أو اللجنـة أو الـدول الأعـضاء في اتخاذهـا لتحسين تنفيـذ التـدابير قيـد النظـر. وغـني عـن البيـان أن تنفيـذ نظـام الجـزاءات يتطلـب معرفـة جيـدة بأفـضل الممارسـات في هـذا الميدان. وفي هذا الصدد، فإن من المثير للقلق أن التقرير النـهائي لفريق الخبراء لم يُرسل بعد إلى المجلس بسبب اعتراضات أثارهـا بعـض الـدول الأعـضاء في حـين أن المـراد مـن التقريـر هـو نقـل المعلومـات وأفـضل الممارسـات لمـساعدة الـدول في جهودهـا لتنفيذ القرارات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.

وينبغي للمجتمـع الـدولي، ومجلـس الأمـن علـى وجـه الخصوص، ضمان عدم تحويل الطاقة النووية عـن استخداماتها السلمية نحو صنع أسلحة نووية أو أجهـزة نوويـة أخـرى. وفي هـذا الـسياق، مـن المهـم أن نـضاعف جهودنـا لـضمان اتخـاذ تدابير أكثر كفاءة وفعالية، مثل الجزاءات، وأن نظـل متيقظين في التصدي لانتهاكات قرارات مجلس الأمن.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): سـأدلي الآن ببيـان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

انـضم إلى الآخـرين في توجيـه الـشكر إلى الـسفير أوسوريو على الإحاطة الإعلامية التي قـدمها إلى المجلـس اليـوم وعلى تقريره عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عمـلا بـالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريـق الخـبراء التـابع لهـا. وكمـا يوضـح تقريره، فإن اللجنة تواصل القيام بعملها الهام. وخـلال الفتـرة المشمولة بالتقرير، تلقـت اللجنـة علـى وجـه الخـصوص تقريـرا عـن انتـهاك عقـب إطـلاق إيـران لـصاروخ مـن طـراز سـفير، وذلك في انتهاك واضح لقـرار المجلـس بـأن إيـران لا ينبغـي لهـا

القيام بأنشطة ترتبط بتكنولوجيا القذائف التسيارية. واستمعت إلى إحاطة إعلامية مفيدة قدمها وفد فرنسا، شرح فيها أسباب التطابق الكبير بين تكنولوجيا الإطلاق الفضائي وتكنولوجيا القذائف التسيارية. وتلقت إبلاغات من العديد من الدول تظهر بأن إيران تواصل نشر الأسلحة واستيراد المواد ذات العلاقة بالأسلحة النووية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ومن بين تقارير الانتهاك تلك، نحن قلقون للغاية جراء وجود دليل على نشاط إيراني منهجي في مجال مد الحكومة السورية بشكل غير مشروع بالأسلحة، تلك الأسلحة التي، ونحن نتكلم، تستخدم في قمع الشعب السوري بصورة عنيفة.

إن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تتطلع لعقد الاجتماع المفتوح للجنة الذي يخطط له السفير أوسوريو. وتلك فرصة مهمة لمناقشة عمل اللجنة مع جميع أعضاء الأمم المتحدة.

إننا نشكر فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧، على دعمه المستمر للجنة. ونرحب بجهوده الرامية إلى زيادة الوعي بخصوص تلك الخطوات التي يتعين على الدول اتخاذها بغية تنفيذ الجزاءات وتعزيز تبادل المعارف والتعاون بين الدول.

ولا نزال نشعر بالإحباط جراء عرقلة نشر التقرير المستقل لفريق الخبراء. ونحث اللجنة على أن تتصرف بناء على التوصيات الواردة في تقرير الفريق، من خلال تحديد الأفراد والكيانات الذين انتهكوا الجزاءات ونشر مذكرات المساعدة على التنفيذ.

يتواصل تطور البرنامج النووي الإيراني، في انتهاك لقرارات المجلس ولالتزامات إيران المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويقدم التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة النووية المزيد من الأدلة المفصلة على ذلك. وخلص التقرير بوجه خاص، إلى أن إيران تواصل زيادة إنتاج اليورانيوم المخصب بدرجة عالية تبلغ ٢٠ في المائة والتخصيب إلى ٣,٥ في المائة.

لم تقدم إيران شرحا مقنعا بشأن الكيفية التي احتفت بها كمية من اليورانيوم الذي تملكه. وفشلت بعثتان تابعتان للوكالة الدولية للطاقة الذرية أرسلتا إلى طهران في غضون أقل من شهر، في إقناع إيران بالعمل بشكل بناء مع الوكالة. ورفضت الحكومة الإيرانية مرة أخرى دخول الوكالة لمواقع رئيسية، وحصولها على الوثائق ذات الصلة، ولقاء أفراد لهم علاقة ببرنامجها النووي. وينبغي ألا ننسى بأن الوكالة في آخر تقرير لها قد قالت بشكل لا لبس فيه إن إيران اضطلعت بأنشطة تتعلق بتطوير جهاز متفجر نووي، وبأن بعضا من أنشطتها النووية تتعلق بشكل محدد بالأسلحة النووية، وبأن بعضا من تلك الأنشطة ربما لا يزال مستمرا.

لقد أتيحت الفرصة لإيران مرارا وتكرارا حتى تقنع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخلاف ذلك من خلال إتاحة دخول لا عوائق فيه لمرافقها النووية، والتصرف بشكل شفاف، لكنها لم تقم بذلك. ولا يمكن لأحد يتابع تلك المسائل أن يشك في أن الهدف الواضح لإيران هو تطوير التكنولوجيا اللازمة لصنع أسلحة نووية.

رغم ذلك، نظل ملتزمين بالتواصل مع إيران بشأن الشواغل الحقيقة للمجتمع الدولي جراء برنامجها النووي. ونواصل السعي إلى إيجاد حل سلمي متفاوض عليه، ونمارس ضغوطا على إيران للتوصل إلى ذلك الحل. ونهج المسار المزدوج يعمل، وتشعر إيران بضغط الجزاءات وعزلتها الدولية المتزايدة. إننا على أهبة الاستعداد لإجراء المحادثات، لكن على إيران التفاوض بشكل جاد ودون شروط مسبقة. وعليها مواكبة نيتنا الحسنة.

أستأنف الآن أداء مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة للسفير أوسوريو للرد على التعليقات.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): سأتوخى الإيجاز. أود أولا أن أشكر أعضاء المجلس على استجاباتهم للتقرير الذي عرض وتعليقاتهم عليه، التي تعكس إجمالا عمل أعضاء اللجنة، الذين أشكرهم على إسهاماتهم وتوجيهاتهم.

كما أود أن أسلط الضوء على عمل فريق الخبراء، الذي اضطلع به في ظروف صعبة وبالتزام وتفان كاملين. وهو يستحق الإشادة، شأنه في ذلك شأن الأمانة العامة التي قدمت التوجيه والمساعدة على نحو جدي واحترافي.

إنني أرحب بواقع أن مبادرة الأعضاء لعقد إحاطة إعلامية مفتوحة للدول الأعضاء، قد لاقت دعما بديهيا هنا. وأقترح عقد هذا الاجتماع خلال الأسبوعين الأولين من شهر نيسان/أبريل، إذا كان ذلك ممكنا. ونحن نعمل مع الأمانة العامة لتحديد توافر الغرف، ونثق بأننا سنكون قادرين على تحديد موعد معين، سيجري إخطار أعضاء المجلس به حسب الأصول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوسوريو على التوضيحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.